DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.99.2024.981
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (99) January 2024
العدد (99) يناير 2024

واقع تطبيق أبعاد نظام التلمذة الصناعية في المعاهد الصناعية الثانوية بالمملكة العربية السعودية

أ. نهى الغـثـبـر
قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية
البريد الالكتروني: nohayhah_gr@hotmail.com

أ.د. سارة المنقاش
قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق أبعاد نظام التلمذة الصناعية في المعاهد الصناعية الثانوية بالمملكة العربية السعودية، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريب بالمعاهد الصناعية الثانوية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة كأداة تكونت من (32) عبارة مقسمة على (4) أبعاد. وقد تم تطبيقها على عينة عشوائية طبقية مكونة من (290) عضوًا من مجتمع الدراسة، الذي شمل جميع أعضاء هيئة التدريب بالمعاهد الصناعية الثانوية في (5) مناطق، هي: الرياض، والشرقية، وحائل، وعسير، ومكة المكرمة. والبالغ عددهم (1029). وتوصلت الدراسة إلى أن واقع تطبيق أبعاد نظام التلمذة الصناعية في المعاهد الصناعية الثانوية بالمملكة العربية السعودية، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريب، جاء بشكل عام بدرجة موافقة منخفضة، وبمتوسط حسابي عام بلغ (2.31)، حيث يأتي بُعد الأنظمة والسياسات في المرتبة الأولى، يليه بُعد الشراكة المجتمعية، ثم بُعد الشراكة مع قطاع الأعمال، وبالمرتبة الأخيرة يأتي بُعد التمويل كأدنى أبعاد الواقع من حيث درجة الموافقة.

الكلمات المفتاحية: التلمذة الصناعية، المعاهد الصناعية الثانوية، التعليم الصناعي.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.99.2024.981
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (99) January 2024
العدد (99) يناير 2024

the Dimensions of the The Reality of Applying Apprenticeship System in the Secondary in Saudi Arabia Industrial Institutes

Nuha Al-Ghathbar
Department of Educational Administration, College of Education, King Saud University, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia
Email: nohayhah_gr@hotmail.com

Sarah Al-Mengash
Department of Educational Administration, College of Education, King Saud University, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia

ABSTRACT

The study aimed to diagnose the reality of applying the dimensions of the apprenticeship system in the secondary industrial institutes in Saudi Arabia, from the point of view of faculty staff of secondary industrial institutes. To achieve the objectives of the study, the descriptive survey method was used, as well as the questionnaire as a tool for the study, which consisted of (32) phrases divided into four parts, and was applied to a stratified random sample of (290) members of the study community, which included all faculty staff of secondary industrial institutes in Saudi Arabia, in five regions: Riyadh, Sharqiyah, Hail, Asir, and Makkah, totaling (1029). The study found that the reality of applying the dimensions of the apprenticeship system in the secondary industrial institutes in Saudi Arabia, from the faculty staff's point of view came at a low degree with a mean of (2.31). The dimensions were arranged according to the highest mean as follows: the dimension of regulations and policies, the dimension of community partnership, the dimension of partnership with the business sector, and finally, the dimension of financing.

Keywords: Apprenticeship, Secondary Industrial Institutes, Industrial Education.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.99.2024.981
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (99) January 2024
العدد (99) يناير 2024

مقدمة:

تولي الدول المتقدمة اهتمامًا بالغًا بمؤسسات التدريب التقني والمهني؛ باعتبارها الجهة المسؤولة عن إعداد القوى العاملة، وتزويدها بالمهارات اللازمة لسد الاحتياج الوطني، والتي من خلالها تتمكن الدول من إنجاز خططها ومشروعاتها المستقبلية. كما أنها تشكل قاعدة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومغذيًا رئيسًا لسوق العمل، فهي تؤثر بشكل مباشر في زيادة دخل الفرد، ورفع مستوى المعيشة، ومحاربة البطالة.

ويُعد ارتفاع معدل البطالة في صفوف الشباب من أكبر التحديات التي تواجهها مختلف دول العالم، فهو يتجاوز بحوالي ثلاثة أضعاف معدله لدى كبار السن. حيث يتجاوز عدد الشباب العاطلين عن العمل (75) مليون شاب، كما يبلغ عدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل أكثر من (40) مليون سنويًا؛ مما يتطلب إيجاد ما لا يقل عن (475) مليون فرصة عمل جديدة خلال العقد (International Labour Organization [ILO] , 2022; United Nations Education, Scientific and Cultural Organization [UNESCO], 2022).

وفي المملكة العربية السعودية، بلغ معدل البطالة بين السعوديين 15.4٪. و63.1٪ منهم في الفئة العمرية (20-29) سنة. كما أن 56.6٪ منهم -أي أكثر من نصف السعوديين العاطلين- حاصلين على شهادة البكالوريوس، بالإضافة إلى أن 71.1٪ من الذكور، و94٪ من الإناث العاطلين والعاطلات لم يسبق لهم العمل من قبل (الهيئة العامة للإحصاء، 2020).

وبغية مواجهة هذه التحديات، عملت الدول على مراجعة أنظمة التدريب التقني والمهني؛ بغرض إصلاحها وجعلها أكثر التصاقًا بواقع العمل، من خلال إشراك أصحاب العمل في تصميمها وتنفيذها وتقويمها، فتوصل كثير منها إلى خلق أنظمة فرعية داخل نظام التدريب التقني والمهني، من أشهرها نظام التلمذة الصناعية، الذي يستهدف تأهيل طلاب المرحلة الثانوية بالكفاءات اللازمة لمهنة معينة يحتاجها سوق العمل، بحيث يقضي الطالب جزءًا من وقت التدريب في منشأة تعليمية لتلقي المعلومات النظرية، والجزء الأكبر في مواقع العمل لاكتساب المهارات العملية (مؤسسة التعاون الفني الألمانية، 2007؛ Ryan, 2011).

وقد قارنت الأدبيات السابقة بين نتائج التوظيف لخريجي نظام المعهد الصناعي بدوام كامل، وخريجي نظام التلمذة الصناعية في بلدان مختلفة، ووجدت أنه بشكل عام، يتفوق نظام التلمذة الصناعية من حيث فرص العمل. كما يكتسب خريجي نظام التلمذة مهارات أكثر مواءمة مع الوظائف، ويعانون فترات بطالة أقصر أمدًا قبل العثور على وظيفة أولى، ويبقون مدة أطول في وظائفهم الأولى، مقارنةً بخريجي نظام المعاهد الصناعية بدوام كامل (Comyn & Brewer, 2018; Eichhorst, Planas, Schmidl & Zimmermann, 2015).

ولكي تستطيع المملكة العربية السعودية تحقيق رؤيتها 2030، عليها النهوض بقطاع التدريب من خلال تبني أنظمة تدريبية فاعلة تتواكب مع الاحتياجات الجديدة لسوق العمل السعودي. وعلى ذلك، فإن ثمّة فرصة تاريخية متاحة للمعاهد الصناعية الثانوية، التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، في تحقيق أحد أهداف رؤية المملكة 2030، التي تسعى لزيادة معدلات التوظيف عبر تحسين جاهزية الشباب لدخول سوق العمل، مع التوسع في التدريب المهني. وذلك نظرًا لكونها تُعنى بتأهيل الفئة الوسطى من العمالة الماهرة ومحدودة المهارة، التي تمثل الجزء الأكبر من قاعدة القوى العاملة (رؤية المملكة العربية السعودية 2030، 2030)؛ ومن هذا المنطلق تبرز الحاجة إلى دراسة واقع تطبيق أبعاد نظام التلمذة الصناعية في المعاهد الصناعية الثانوية بالمملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة:

تواجه المعاهد الصناعية الثانوية بالمملكة العربية السعودية، مشكلات تحد من قدرتها على تنفيذ أهدافها، ودورها في تحقيق رؤية المملكة 2030. وذلك على الرغم من أن التعليم الصناعي بدأ منذ ما يزيد على (70) عامًا في المملكة، ومر بالعديد من التغيرات، غير أن التطوير النوعي ما زال قاصرًا، فمع كل الجهود التي بذلت على بعد الكم، ووصول عدد المعاهد الصناعية إلى (65) معهدًا، إلا أن واقعها الحالي لا يزال بعيدًا عن تحقيق هدفه الرئيس المتمثل في التأهيل السريع للقوى العاملة؛ بما يكفل تلبية الاحتياجات التنموية للبلاد (أسبار، 2021؛ البركاتي،1996؛ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، 2022).

ويدلل على ذلك عدد من الدراسات والتقارير العالمية والمحلية، منها دراسة عيد (2023)، التي وضحت نتائجها وجود ضعف في واقع التعليم الصناعي الثانوي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030. وتقرير المصرف الدولي (2022)، الذي بيّن أن قطاع التدريب في المملكة لا يزال محدودًا للغاية في نطاقه، على الرغم

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.99.2024.981
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (99) January 2024
العدد (99) يناير 2024

من الجهود المبذولة مؤخرًا. وتقرير ملتقى أسبار (2021)، الذي ذكر أن قطاع التدريب ممثلًا في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني -في الغالبية العظمى من وحداته- ما يزال يعيش في العقود الأخيرة من القرن العشرين سواءً من حيث البرامج المطروحة، أو آليات وطرق وأدوات التدريب، أو نوعية الشراكات المحلية والدولية.

ولنجاح المعاهد الصناعية الثانوية في تحقيق أهدافها، لابد بدايةً من جعلها أكثر جاذبية لطلاب المرحلة الثانوية، وذلك يتطلب إعادة عرض هذا المسار على الطلبة بوصفه مجالًا مفيدًا في التعليم والتدريب، ومسارًا يسهل الحصول على وظيفة. حيث يعد ضمان المستقبل الوظيفي من أهم العوامل المشجعة على جذب الطلبة للتعليم الصناعي. كذلك من المهم رفع جودة المناهج والبرامج، ومواءمتها مع احتياجات سوق العمل السعودي وتطلعات المجتمع، وهو ما يتطلب شراكةً وتعاونًا عميقًا مع قطاع الأعمال، ومنظمات المجتمع (الأسمري، 2012؛ المعيبد،2020).

ولعل أحد أبرز الاتجاهات الحديثة في التعليم الصناعي الثانوي، التي تساعد على جذب الطلبة، وإشراك قطاع الأعمال ومنظمات المجتمع، الاتجاه العالمي نحو تطبيق نظام التلمذة الصناعية، الذي يقضي فيه الطالب جزءًا من وقته في المنشأة التعليمية عادةً ما يكون يومان في الأسبوع، يدرس فيها العلوم الأساسية كاللغة والرياضيات، بالإضافة إلى المهارات الأساسية الخاصة بالمهنة، وباقي أيام الأسبوع يتدرب في موقع العمل الحقيقي؛ ليكتسب المهارات التخصصية؛ تحت إشراف مدرب خبير.

ويرتكز نظام التلمذة الصناعية على أربعة أبعاد رئيسة، تتمثل في: إطار تنظيمي قوي، يحدد المكونات والشروط العامة لتصميم النظام وتنفيذه وتقويمه؛ لحفظ حقوق جميع الأطراف. وشراكة تكاملية بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وقطاع الأعمال؛ لضمان توافق برامج التلمذة مع احتياجات سوق العمل الحقيقية. وحوار اجتماعي فعال يتم عبر الشركاء الاجتماعيين وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة. وترتيبات تمويل عادلة، تضمن مشاركة جميع الأطراف على المدى الطويل.

ومن خلال ما سبق، يمكن تحديد مشكلة الدراسة في الكشف عن واقع تطبيق أبعاد نظام التلمذة الصناعية في المعاهد الصناعية الثانوية بالمملكة العربية السعودية، وهي: الأنظمة والسياسات، والشراكة مع قطاع الأعمال، والشراكة المجتمعية، والتمويل. والتي يؤمل أن تساعد المعاهد الصناعية في إصلاح نظامها، وتحقيق أهدافها، ودورها الفاعل في رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

أسئلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس: ما واقع تطبيق أبعاد نظام التلمذة الصناعية في المعاهد الصناعية الثانوية بالمملكة العربية السعودية. ويتفرع منه الأسئلة التالية:

1. ما واقع تطبيق بُعد (الأنظمة والسياسات) في المعاهد الصناعية الثانوية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريب؟
2. ما واقع تطبيق بُعد (الشراكة مع قطاع الأعمال) في المعاهد الصناعية الثانوية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد العينة؟
3. ما واقع تطبيق بُعد (الشراكة المجتمعية) في المعاهد الصناعية الثانوية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد العينة؟
4. ما واقع تطبيق بُعد (التمويل) في المعاهد الصناعية الثانوية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد العينة؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيس متمثل في معرفة واقع تطبيق أبعاد نظام التلمذة الصناعية في المعاهد الصناعية الثانوية بالمملكة العربية السعودية. ويتفرع منه الأهداف التالية:

1. التعرف على واقع تطبيق بُعد (الأنظمة والسياسات) في المعاهد الصناعية الثانوية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريب؟
2. التعرف على واقع تطبيق بُعد (الشراكة مع قطاع الأعمال) في المعاهد الصناعية الثانوية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد العينة؟

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.99.2024.981
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (99) January 2024
العدد (99) يناير 2024

3. التعرف على واقع تطبيق بُعد (الشراكة المجتمعية) في المعاهد الصناعية الثانوية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد العينة؟
4. التعرف على واقع تطبيق بُعد (التمويل) في المعاهد الصناعية الثانوية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد العينة؟

أهمية الدراسة:

- يُعد نظام التلمذة الصناعية أحد الأساليب المتبعة في الدول المتقدمة لخفض معدلات البطالة، ولم يستفد منه على المستوى المحلي؛ لذلك فهو يحتاج إلى المزيد من البحوث والدراسات للإفادة منه.
- تنسجم الدراسة مع الأهداف التفصيلية لرؤية المملكة 2030، في المستوى الثالث، التي تسعى إلى التوسع في التدريب المهني لتوفير احتياجات سوق العمل.
- الحاجة إلى تقصي واقع تطبيق الأبعاد الأربعة لنظام التلمذة الصناعية في المعاهد الصناعية الثانوية بالمملكة العربية السعودية، وهي: الأنظمة والسياسات، والشراكة مع قطاع الأعمال، والشراكة المجتمعية، والتمويل، بواسطة التطبيق الميداني والتحليل العلمي.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على معرفة واقع تطبيق أبعاد نظام التلمذة الصناعية في المعاهد الصناعية الثانوية بالمملكة العربية السعودية، وهي: الأنظمة والسياسات، والشراكة مع قطاع الأعمال، والشراكة المجتمعية، والتمويل.
- **الحدود الزمانية:** طُبقت الدراسة ميدانيًا في العام 1444هـ.
- **الحدود المكانية:** طُبقت الدراسة ميدانيًا في المعاهد الصناعية الثانوية بالمملكة العربية السعودية في خمس مناطق، هي: الرياض، والشرقية، وحائل، وعسير، ومكة المكرمة.
- **الحدود البشرية:** طُبقت الدراسة ميدانيًا على أعضاء هيئة التدريب.

مصطلحات الدراسة:

- **المعاهد الصناعية الثانوية Secondary Industrial Institutes:** تُعرف بأنها "معاهد ثانوية تدريبية يتم الالتحاق بها من خريجي المرحلة المتوسطة، والمحولين من التعليم العام في الصفين الأول والثاني ثانوي، وتؤهل للحصول على دبلوم المعهد الصناعي، كما تقدم برامج تدريب مسائية متنوعة، ومختلفة المستويات وفق احتياجات سوق العمل" (المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، 2020، ص3). وتعرف إجرائيًا بأنها: منشآت تعليمية تدريبية حكومية للتعليم الصناعي الثانوي، وهي تابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، تقدم برامج دبلوم بدوام كامل، وتتم فيها الدراسة النظرية في الفصول، والعملية في الورش داخل المعاهد، مدة الدراسة بها ثلاث سنوات، وتمنح الطالب شهادة دبلوم المعاهد الصناعية الثانوية؛ وهذه الشهادة تتيح للخريج الالتحاق بسوق العمل أو إكمال التعليم العالي في الكليات التقنية التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.
- **نظام التلمذة الصناعية Apprenticeship System:** يُعرف بأنه "مخططات رسمية للتعليم والتدريب المهني، تقوم بما يلي: الجمع بين التعلم في مؤسسات التعليم، وبين التعلم الأساسي القائم على العمل في الشركات وأماكن العمل الأخرى، وتؤدي إلى مؤهلات معترف بها وطنيًا، وتستند إلى اتفاق يحدد حقوق والتزامات المتتلمذ وصاحب العمل، كما توفر دفع أجر للمتتلمذ" (ILO, 2019, p.6). ويعرف إجرائيًا بأنه: نظام تعليمي تدريبي طويل المدى، للأفراد من عمر 16 سنة، يجمع بين التعلم الرسمي بدوام جزئي في منشأة تعليمية، وبين التدريب العملي في موقع العمل لباقي الأسبوع، تحت إشراف مشترك من قبل صاحب العمل والمنشأة التعليمية ومنظمة مجتمعية، بحيث يكتسب المتتلمذ الكفاءات المطلوبة للعمل بمهنة معينة، خلال فترة زمنية محددة، ويحصل نظير ذلك على أجر، وذلك وفقًا لعقد رسمي مكتوب بين المتتلمذ وصاحب العمل، ويؤدي إلى شهادة معترف بها وطنيًا، بحيث يمنح المتتلمذ فرصة إكمال تعليمه العالي إن رغب في ذلك.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.99.2024.981
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (99) January 2024
العدد (99) يناير 2024

الإطار النظري والدراسات السابقة

مفهوم نظام التلمذة الصناعية:

يذكر عمر (2008) بأن التلمذة لغويًا هي "الاسم من تلّمذ، ويقال تلمذ فلانًا: أي اتخذه تلميذًا، وتعني مرّن التلميذ على حرفة أو فن" (ص 299). أما صناعية فهي "ترجع إلى الجذر صنع، ويقال تصنعت البلاد: أي صارت صناعية، وتعني تزويد البلاد بالصناعات الحديثة" (ص 1234).

أما في الاصطلاح، فتعرف منظمة العمل الدولية ILO (2019) نظام التلمذة الصناعية بأنه "أي شكل من أشكال التعلم أو التدريب، يحكمه عقد للتلمذة الصناعية، بحيث يُمكّن المتتلمذ من اكتساب الكفاءات المطلوبة للعمل في مهنة من خلال تدريب منظم يقوم على التدريب خلال العمل، ويكمله التعلم خارج العمل، ويفضي إلى مؤهلات معترف بها" (p.87). في حين يعرفه التحالف الأوروبي للتلمذة الصناعية [EAFA] European Alliance for Apprenticeship (2017)، بأنه شكل ناجح من أشكال التعلم القائم على العمل، يقوم على ما يلي:

- برامج تعليم وتدريب مهني رسمي.
- تجمع بين التعليم المدرسي (التعليم النظري في معهد صناعي أو مركز تدريب)، والتدريب القائم على العمل في المنشآت (الخبرة العملية في موقع العمل سواء في القطاع العام أو الخاص).
- تؤدي إلى مؤهل معترف به على المستوى الوطني.
- علاقة تعاقدية بين المتتلمذ وصاحب العمل.

وبالنظر إلى التعاريف السابقة، يظهر أنها تعتمد نهجًا معياريًا عن طريق تعداد مجموعة من العناصر، على أنها سمات مطلوبة في أي نظام للتلمذة الصناعية الجيدة. حيث السمة الرئيسة هي الدمج، ضمن برنامج مهني متكامل، يوازي بين النظرية والتطبيق من ناحية، والفصول الدراسية وموقع العمل من ناحية أخرى.

أبعاد نظام التلمذة الصناعية:

تعتمد أنظمة التلمذة الصناعية الجيدة على أربعة أبعاد رئيسة، هي:

البعد الأول: الإطار التنظيمي:

يتطلب نظام التلمذة الصناعية وضع إطار تنظيمي جامع يحدد الشروط والمكونات العامة لتصميم النظام وتنفيذه بما يتناسب مع احتياجات البلد. بحيث يشتمل على ما يلي:

- تنظيم التلمذة الصناعية قانونيًا.
- إنشاء هيئة تنظيمية خاصة تعنى بشؤون نظام التلمذة الصناعية.
- آليه إبرام عقود نظام التلمذة الصناعية.
- تحديد المهن المناسبة لنظام التلمذة الصناعية.
- وضع المعايير المطلوبة للمهن.
- تحديد الاحتياجات من المهارات.
- تحديد مدة برامج التلمذة الصناعية.
- تصميم برامج التلمذة الصناعية واشتراطاتها.
- آليات حفظ حقوق المتتلمذين في العمل.
- آليات للمتابعة والتقويم (ILO, 2019; ILO, 2017).

البعد الثاني: الشراكة مع قطاع الأعمال:

تعد الشراكة مع قطاع الأعمال البعد الأساسي لنجاح نظام التلمذة الصناعية، الأمر الذي يتطلب بناء شراكة حقيقية بين مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني ومنشآت الأعمال (سواءً في القطاع العام أو الخاص) بحيث تعكس العلاقة التكاملية بين العلم والإنتاج، وعليه فإن نجاح هذه العلاقة التشاركية يقتضي توضيح الاشتراطات، وتحديد المهام، كالتالي:

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.99.2024.981
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (99) January 2024
العدد (99) يناير 2024

أ- اشتراطات المنشآت:

يشترط على المنشآت الراغبة بفتح برامج تلمذة صناعية أن تستوفي عددًا من شروط الأهلية، من أبرزها:

- القدرة على توفير التدريب اللازم للكفاءات المطلوبة للمهنة.
- القدرة على توفير المدربين المؤهلين داخل المنشأة.
- وجود بيئة اجتماعية آمنة للمتتلمذين.
- الاستعداد للتعاون مع مؤسسات التعليم والتدريب المهني والشركاء الاجتماعيين.
- وجود إدارة تدريب قادرة على تنظيم الجوانب الإدارية.
- ضبط أعداد المتتلمذين من خلال تحديد النسبة بين عدد المتتلمذين وعدد الموظفين.
- وجود بيئة وتجهيزات عمل مناسبة للتدريب.

ب- مهام إدارات التدريب:

تقوم إدارات التدريب بالمنشآت المشاركة في نظام التلمذة الصناعية بالمهام الرئيسة التالية:

- اقتراح سياسات التدريب.
- ضمان إعداد برامج التدريب بالتعاون مع الإدارات المعنية.
- ضمان تدريب القائمين بالتدريب داخل المنشأة.
- المشاركة في اختيار المتتلمذين.
- الإشراف على التدريب داخل المنشأة.
- اتخاذ الترتيبات اللازمة لضمان تنسيق التدريب خلال العمل مع التعلم خارج العمل.
- وضع سجلات لرصد مدى تقدم المتتلمذين والاحتفاظ بها.
- إجراء الأبحاث ودراسات المتابعة لضمان كفاءة التدريب (ILO, 1962; ILO, 2017; ILO, 2019).

البعد الثالث: الشركاء الاجتماعيون:

يعد الشركاء الاجتماعيون، وهم: منظمات أصحاب العمل والعمال، أو النقابات، أو الجمعيات المهنية أو العمالية أحد أبعاد نظام التلمذة الصناعية الناجحة. وهم أعضاء رسميون في الهيئة التنظيمية لنظام التلمذة الصناعية، ومسؤولون عن إجراء الحوار الاجتماعي، الذي يشمل جميع أنواع المفاوضات والتشاور وتبادل المعلومات بين ممثلي الحكومة وأصحاب العمل والعمال، حول القضايا ذات الاهتمام المشترك. وعليه فإن نجاح دور الشركاء الاجتماعيين كطرف ثالث يقتضي توضيح اشتراطاتهم ومهامهم كالتالي:

أ- الاشتراطات:

يُشترط على الشركاء الاجتماعين الراغبين بالمشاركة في برامج التلمذة الصناعية كطرف ثالث أن يستوفوا عددًا من شروط الأهلية، من أبرزها ما يلي:

- أن يكون مضى على وجود المنظمة خمس سنوات في الأقل.
- أن يقود المنظمة أشخاص ذوي كفاءة وخبرة كافية في المجال.
- أن يكون لدى المنظمة علاقات قوية مع قطاع الأعمال.
- أن يكون لدى المنظمة بنية تحتية جيدة.

ب- المهام:

يقوم الشركاء الاجتماعيون بالمهام التالية:

- تحسين وضع التشريعات وتنفيذها.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.99.2024.981
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (99) January 2024
العدد (99) يناير 2024

- الحفاظ على حقوق أصحاب العمل والعمال.
- الإشراف على تصميم وتنفيذ برامج التلمذة الصناعية.
- متابعة وتقويم برامج التلمذة الصناعية.
- إرشاد المنشآت الراغبة بفتح برنامج تلمذة صناعية.
- دعم مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في فتح برامج تلمذة صناعية.
- تقديم خدمات إرشادية متنوعة للطلاب، كخدمات التوجيه المهني.
- مساندة المتتلمذ عند وجود مصاعب خلال العمل.
- إجراء الاختبارات ومنح الشهادات للمتتلمذين.

البعد الرابع: التمويل:
يولد نظام التلمذة الصناعية تكاليف وفوائد للحكومات ولأصحاب العمل وللمتتلمذين أنفسهم. ولا بد من أن يكون هناك فهم واضح بتقاسم التكاليف تقاسمًا منصفًا؛ لضمان استعداد جميع أصحاب المصلحة للمشاركة على المدى الطويل. وقد تتفاوت ترتيبات تقاسم التكلفة في جميع أنحاء العالم، لكن النمط الأكثر شيوعًا في توزيع التكلفة هو نمط التمويل المختلط. ويمكن توضيحه كما يلي:

– تمول الحكومة التعلم خارج العمل في مؤسسات التعليم والتدريب المهني، وإدارة خطط وبرامج التلمذة الصناعية. وقد تقدم حوافز إلى المنشآت على شكل إعانات مادية أو إعفاءات من الضرائب أو اشتراكات الضمان الاجتماعي.

– تتحمل المنشآت تكاليف التدريب خلال العمل، وهي تكاليف التدريب والتجهيزات والأجور والعلاوات واشتراكات الضمان الاجتماعي.

– لا يدفع المتتلمذ رسومًا لقاء التدريب، بل يتلقى أجرًا، وهو عادةً أقل من أجر العامل الماهر. وقد تقدم الحكومة له بعض الحوافز؛ بهدف تعزيز المشاركة في برامج التلمذة الصناعية، مثل: تقديم المواد التعليمية ومخصصات الطعام والمواصلات. كما قد توفر دعمًا إضافيًا إلى النساء، والأشخاص ذوي الإعاقة (ILO, 2017; ILO, 2019).
يتضح من استعراض أبعاد نظام التلمذة الصناعية، ارتكازه على أربع مقومات رئيسة، تتمثل في: إطار تنظيمي متين، يحدد الشروط العامة لتصميم وتنفيذ النظام وتقويمه، بحيث يؤمن العمل المناسب للمتتلمذين. وشراكة تعاونية بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وأصحاب العمل؛ لضمان توافق برامج التلمذة مع احتياجات سوق العمل الفعلية. وحوار اجتماعي مثمر يتم عبر الشركاء الاجتماعيين وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة. وترتيبات تمويل منصفة، تضمن استقرار النظام على المدى الطويل.

الدراسات السابقة

تم رصد جهود الباحثين حول المعاهد الصناعية الثانوية والتعليم الصناعي؛ باعتباره المظلة الكبرى للمعاهد الصناعية. بالإضافة إلى نظام التلمذة الصناعية وأبرز أبعاده، وهي: الشراكة مع قطاع الأعمال، والشراكة المجتمعية، والتمويل. وقد تم ترتيبها بحسب تاريخها الزماني تصاعديًا، من الأقدم للأحدث كالتالي:

– **هدفت دراسة بخش (1994)** إلى التعرف على دور التعليم الصناعي في توفير العمالة الفنية في المملكة العربية السعودية. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي (النظري). وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، كان من أبرزها ما يلي: اعتماد المشروعات الصناعية في القطاع الحكومي والخاص على العمالة الأجنبية، وتدني الكفاءة لخريجي التعليم الصناعي؛ مما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة التشغيلية ومعدلات الأداء، وتفضيل صاحب العمل في القطاع الخاص لتوظيف العمالة الأجنبية لتقاضيها أجرًا أقل مما تطلبه العمالة الوطنية.

– **هدفت دراسة البركاتي (1996)** إلى التعرف على بدايات نشأة المعاهد الصناعية الثانوية وتطورها، ومدى فاعليتها التربوية في كل من: الرياض، وجدة، والدمام، وأبها. واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي،

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.99.2024.981
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (99) January 2024
العدد (99) يناير 2024

والاستبانة كأداة للدراسة، والتي طبقت على (187) معلمًا من معلمي المعاهد الصناعية الثانوية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، كان من أبرزها: وجود ضعف في العلاقات بين المعاهد الصناعية الثانوية والمؤسسات الإنتاجية، وحصول المعاهد الصناعية على درجة فاعلية متوسطة بلغ معدلها (2.86).

– **هدفت دراسة إبراهيم (2013)** إلى تفعيل المشاركة المجتمعية بالتعليم الثانوي الصناعي بمحافظة بور سعيد في مصر، وذلك من خلال التعرف على مفهوم المشاركة المجتمعية، ومعوقات تطبيقها. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي **(النظري).** وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، كان من أبرزها: إن مفهوم المشاركة المجتمعية يتلخص في رغبة واستعداد المجتمع في المشاركة الفعلية في جهود تحسين التعليم، وزيادة فاعلية المدرسة في تحقيق وظيفتها التربوية، وزيادة اهتمام المجتمع المحلي نحو ملكية العملية التعليمية والمساهمة فيها. أما أبرز المعوقات، فهو رفض بعض أفراد المجتمع ومنظماته للمشاركة في خدمة المجتمع، وعدم قناعتهم بها؛ لاعتقادهم بأن معالجة مشكلات التعليم يقع على عاتق الأجهزة الحكومية.

– **هدفت دراسة يانا وجينغ (Yana & Geng, 2019)** إلى تحليل نظام تقييم جودة التعليم الدقيق والتعاون بين المدرسة والشركة في إطار التلمذة الصناعية بالصين من أجل تحسين جودة التدريب، وتحسين معدل توظيف الطلبة. واستخدمت الدراسة منهج تحليل النظم، وذلك من خلال تحليل أربعة عناصر أساسية لنظام التلمذة الصناعية، وهي: المرجعية، والمدخلات، والعمليات، والمخرجات. وتوصلت الدراسة إلى أن المستوى العام للتعاون بين المدرسة والشركة ضعيف؛ وأن ما يقدم من تدريب يعد بسيطًا نسبيًا؛ وبالتالي فإن المخرجات ضعيفة، حيث لا يكتسب الطالب المهارة المطلوبة لسوق العمل، ولا يحصل على وظيفة جيدة. وذلك بسبب ضعف عناصر النظام، وكان من أبرزها في المدخلات: الاعتماد على التمويل الحكومي.

– **هدفت دراسة بانكولي ونواتين (Bankole & Nouatin, 2020)** إلى وصف وفهم برامج التلمذة الصناعية في نظام التعليم والتدريب التقني والمهني في بنين، وذلك من خلال الكشف عن: المهن، واشتراطات القبول، والتقويم، والمؤهل المكتسب، وتحليل المهارات التي اكتسبها الخريج. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، من خلال ثلاثة أساليب، أولها تحليل أدبيات التلمذة الصناعية، ثم إجراء مقابلات مع (30) من ممثلي المؤسسات العامة والخاصة، وثالثًا الملاحظة المباشرة خلال الزيارات الميدانية لمراكز التدريب. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، كان من أبرزها**:** أن نظام التلمذة الصناعية في بنين هو نظام محدد يتضمن التدريب في مراكز التعليم والتدريب المهني التابعة للحكومة أو ورش العمل والشركات الخاصة. أما المهن، فقد تم تحديد (14) مهنة مناسبة للتلمذة. واشتراطات القبول، هي: ألا يقل عمر المتدرب عن (15) سنة، وأن يستمر البرنامج مدة لا تقل عن ستة أشهر، وأن يُنهي الطالب مرحلة التعليم الأساسي، وأن يجتاز اختبار القبول. أما تقييم الطلبة، فإنه يتم على المستوى الوطني من خلال اختبار موحد، وبعد الاجتياز يحصل المتدرب على شهادة مهنية معترفًا بها. وقد أكسب البرنامج خريجيه مهارات أساسية ظهرت بكفاءة في مواقع العمل**.**

– **هدفت دراسة الحفظي (2020)** إلى تقديم تصور مقترح لتنويع مصادر التمويل بالكليات التقنية والمعاهد الصناعية الثانوية التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، من خلال الكشف عن: معوقات تنويع مصادر التمويل. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة للدراسة، والتي طبقت على (234) فردًا من عمداء وعميدات ووكلاء ووكيلات الكليات التقنية (بنين وبنات) ومشرفي فروع الكليات التقنية (بنين) ومديري المعاهد الصناعية الثانوية ووكلائهم بالمملكة العربية السعودية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، كان من أبرزها فيما يتعلق بالمعوقات: ضعف الحوافز المقدمة لقطاع الأعمال.

– **هدفت دراسة سعد (2020)** إلى تقويم نظام التدريب المهني والتلمذة الصناعية بولاية الخرطوم. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة للدراسة، والتي طبقت على (134) من أعضاء هيئة التدريب بمراكز التدريب المهني الاتحادية والخاصة بالخرطوم. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، كان من أبرزها: ضعف المباني والتجهيزات وعدم توافقها مع متطلبات سوق العمل؛ نظرًا لقدم معداتها وقلة الميزانية المخصصة لشراء المواد المستهلكة خلال التدريب العملي.

– **هدفت دراسة عبابنة (2020)** إلى معرفة واقع الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني والقطاع الخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص في محافظة إربد بالأردن. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.99.2024.981
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (99) January 2024
العدد (99) يناير 2024

التحليلي، والاستبانة كأداة للدراسة، والتي طبقت على (343) صاحب عمل. وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الشراكة كان متدنيًا.

– **هدفت دراسة دي اميستي وكلارو (De Amesti & Claro, 2021)** إلى معرفة مدى تأثير التلمذة الصناعية على التحصيل الدراسي لطلاب المعاهد الثانوية المهنية في تشيلي. وذلك من خلال إجراء مقارنة داخل المسار المهني بين طلاب المعهد المهني بدوام كامل وطلاب التلمذة الصناعية. واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، من خلال متابعة وتحليل بيانات مجموعتين من طلاب الصف العاشر حتى التخرج (الصف الثاني عشر) من عام 2014 لعام 2016، والبالغ عددهم (11.532) نصفهم من طلاب المعهد المهني، والنصف الآخر من طلاب التلمذة الصناعية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، كان من أبرزها: إن فوائد التلمذة الصناعية لا تقتصر على تسهيل انتقال الطلاب لسوق العمل فحسب، بل يمتد تأثيرها الإيجابي إلى المعدل التراكمي والحضور والتخرج في الوقت المحدد، مقارنًة مع طلاب المعهد المهني.

– **هدفت دراسة عيد (2023)** إلى الكشف عن واقع التعليم الثانوي الصناعي التابع للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في ضوء رؤية المملكة 2030. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والاستبانة كأداة للدراسة، والتي طبقت على مدربي ومتدربي المعاهد الصناعية الثانوية، وعددهم (650) منهم (150) مدربًا، و(500) متدرب في مكة المكرمة، والمدينة المنورة، والقصيم، وحائل، والجوف، وتبوك. وتوصلت الدراسة إلى وجود ضعف في واقع التعليم الثانوي الصناعي في ضوء رؤية المملكة 2030.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

تتشابه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في كونها تهدف لمعرفة واقع التعليم الصناعي الثانوي، إلا أنها تتميز بتشخيص الواقع بالاستناد على الأبعاد الأربعة الرئيسة التي اعتمدتها منظمة العمل الدولية لبناء نظم التلمذة الصناعية وتطويرها بمؤسسات التعليم والتدريب المهني، وهي: الأنظمة والسياسات، والشراكة مع قطاع الأعمال، والشراكة المجتمعية، والتمويل. وهو ما لم تتناوله أي من الدراسات السابقة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

– **منهج الدراسة:** استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي؛ لملائمته لطبيعة الدراسة وأهدافها.

– **مجتمع الدراسة:** تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريب بالمعاهد الصناعية الثانوية بالمملكة العربية السعودية، في خمس مناطق هي: الرياض، والشرقية، وحائل، وعسير، ومكة المكرمة. والبالغ عددهم (1029) عضوًا، خلال عام 1444هـ.

– **عينة الدراسة:** نظرًا لامتداد مجتمع الدراسة على مساحة جغرافية واسعة، فقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية، بحيث تمثل كل منطقة طبقة، مع مراعاة أن تكون الطبقات ممثلة في العينة بالنسب نفسها التي تُمثل بها داخل المجتمع الأصلي، كما في الجدول (1). وقد اعتمد على جدول كرجسي ومورغان لتحديد حجم العينة، الذي بلغ (290) فردًا، أي ما نسبته 28.2٪ من مجتمع الدراسة (Krejcie & Morgan,1970).

جدول (1): أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريب بالمعاهد الصناعية الثانوية.

المنطقة	عدد أعضاء هيئة التدريب	النسبة من المجتمع الكلي	العدد في العينة
الرياض	285	26.9%	78
الشرقية	265	25.2%	73
حائل	23	4.5%	13
عسير	201	18.6%	54
مكة المكرمة	255	24.8%	72
المجموع	**1029**	**100%**	**290**

المصدر: (المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، 2022).

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.99.2024.981
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (99) January 2024
العدد (99) يناير 2024

– **أداة الدراسة**: اعتمدت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وبعد تصميمها اتبعت الخطوات التالية للتحقق من صلاحيتها للتطبيق الميداني:

– **صدق أداة الدراسة**:

أ- الصدق الظاهري: عرضت الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين في مجال الإدارة التربوية والتدريب التقني والمهني، بهدف التأكد من مناسبتها وشمولها لأهداف الدراسة، ومعرفة مناسبة عبارات الاستبانة لمحاورها وأبعادها، والتأكد من وضوحها وسلامة صياغتها اللغوية، وفي ضوء آرائهم أصبحت الاستبانة جاهزة للتطبيق في صورتها النهائية.

ب- صدق الاتساق الداخلي: تم حساب معاملات الارتباط لبيرسون Pearson، بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة والدرجة الكلية للبعد التابعة له، وهي كالتالي:

جدول (2): معاملات ارتباط بيرسون بين كل عبارة من عبارات الاستبانة والدرجة الكلية للبعد التابعة له.

البعد الأول: الأنظمة والسياسات		البعد الثاني: الشراكة مع قطاع الأعمال		البعد الثالث: الشراكة المجتمعية		البعد الرابع: التمويل	
العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
1	.675**	9	.762**	17	.756**	25	.844**
2	.702**	10	.872**	18	.700**	26	.881**
3	.693**	11	.911**	19	.842**	27	.908**
4	.740**	12	.871**	20	.862**	28	.901**
5	.837**	13	.904**	21	.887**	29	.906**
6	.864**	14	.911**	22	.864**	30	.893**
7	.766**	15	.866**	23	.885**	31	.845**
8	.790**	16	.682**	24	.862**	32	.835**

**دال عند مستوى (0.01)

يتضح من خلال الجدول (2)، أن جميع عبارات الاستبانة جاءت دالة عند مستوى (0.01) وجميعها معاملات ارتباط جيدة؛ مما يدل على الاتساق الداخلي، ويجعلها صادقة لما وضعت لقياسه وصالحة للتطبيق الميداني.

– **ثبات أداة الدراسة:** للتحقق من ثبات الاستبانة تم استخدام معامل ثبات ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، وذلك كالتالي:

جدول (3): معاملات ثبات ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة.

المحاور		عدد العبارات	معامل الثبات
المحور الأول: واقع نظام المعاهد الصناعية الثانوية في ضوء نظام التلمذة الصناعية	الأنظمة والسياسات	8	0.896
	الشراكة مع قطاع الأعمال	8	0.944
	الشراكة المجتمعية	8	0.938
	التمويل	8	0.957
معامل الثبات الكلي للاستبانة		32	0.971

يتضح من الجدول (3)، أن الاستبانة تتمتع بثبات مقبول إحصائيًا، حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلي (0.971)، وهي درجة ثبات عالية؛ مما يدل على أن الاستبانة تتصف بالثبات والاستقرار، وأنها ستعطي نفس النتائج إذا ما أعيد تطبيقها أكثر من مرة.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.99.2024.981
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (99) January 2024
العدد (99) يناير 2024

أساليب المعالجة الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة، تمت معالجة البيانات بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences [SPSS]، النسخة (26)، وبصفة عامة تتضمن المعالجات الإحصائية الأساليب التالية:

1. التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي الموزون (المرجح) Weighted Mean؛ وذلك لمعرفة مدى ارتفاع، أو انخفاض استجابات أفراد العينة على كل عبارة من عبارات الاستبانة.
2. المتوسط الحسابي Mean؛ وذلك لمعرفة مدى ارتفاع، أو انخفاض استجابات أفراد العينة عن الأبعاد الرئيسة (متوسط متوسطات العبارات).
3. الانحراف المعياري Standard Deviation؛ للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد العينة لكل عبارة من عبارات الاستبانة، ولكل بعد عن متوسطها الحسابي.

نتائج الدراسة وتفسيرها

نتيجة السؤال الأول: ما واقع تطبيق بُعد (الأنظمة والسياسات) في المعاهد الصناعية الثانوية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريب؟

للإجابة عن السؤال، حُسبت التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة، كما رُتبت العبارات تنازليًا حسب المتوسط الحسابي لكل منها كالتالي:

جدول (4): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول واقع تطبيق بُعد (الأنظمة والسياسات) في المعاهد الصناعية الثانوية.

م	العبارات	درجة الموافقة								المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
		مرتفعة		متوسطة		منخفضة		غير موافق					
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪				
1	يجمع نظام التدريب بالمعاهد الصناعية الثانوية بين التعلم النظري في المعهد وبين التدريب الميداني في موقع العمل.	102	35%	81	28%	48	17%	59	20%	2.78	1.13	متوسطة	1
4	يشترط كتابة عقد بين المتدرب والمنشأة التي يتدرب بها ميدانيًا؛ لضمان حقوق وواجبات كلا الطرفين.	121	42%	51	18%	34	12%	84	29%	2.72	1.27	متوسطة	2
2	تزيد نسبة التدريب الميداني في موقع العمل عن ٥٠٪ من مدة برنامج الدبلوم.	71	24%	89	31%	33	11%	97	33%	2.46	1.19	منخفضة	3
5	يحصل المتدرب على أجر لا يقل عن الحد الأدنى للأجور نظير عمله في المنشأة التي يتدرب بها ميدانيًا.	88	30%	57	20%	26	9%	119	41%	2.39	1.29	منخفضة	4

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.99.2024.981
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (99) January 2024
العدد (99) يناير 2024

8	يُقبل خريج المعاهد الصناعية الثانوية في مختلف الجامعات التي تقدم امتدادًا لتخصصه.	91	31%	41	14%	43	15%	115	40%	2.37	1.29	منخفضة	5
6	يحصل المتدرب على معظم حقوق الموظف في المنشأة التي يتدرب بها ميدانيًا، مثل: ساعات العمل، الإجازات المدفوعة.	84	29%	55	19%	29	10%	122	42%	2.35	1.29	منخفضة	6
3	تختلف مدة برنامج الدبلوم باختلاف التخصص.	57	20%	62	21%	26	9%	145	50%	2.11	1.22	منخفضة	7
7	يتم تقييم متدربي المعاهد الصناعية الثانوية في مراكز اختبار منفصلة عن المعهد وقطاع الأعمال، مثل: الغرف التجارية والصناعية.	53	18%	50	17%	34	12%	153	53%	2.01	1.20	منخفضة	8
	المتوسط الحسابي العام									**2.40**	**0.94**	**منخفضة**	-

يتضح من الجدول (4)، أن واقع تطبيق بُعد (الأنظمة والسياسات) في المعاهد الصناعية الثانوية، يتضمن (8) عبارات، جاءت (6) عبارات بدرجة موافقة منخفضة، في حين جاءت عبارتان بدرجة موافقة متوسطة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها ما بين (2.01 – 2.78) من أصل (4.0) درجات، وهذه المتوسطات تقع في الفئتين الثانية والثالثة من فئات المقياس المتدرج الرباعي. بينما حصل البعد بشكل عام على موافقة بدرجة منخفضة، وبمتوسط حسابي عام بلغ (2.40)، وانحراف معياري عام بلغ (0.94) وهي قيمة أقل من الواحد الصحيح؛ مما يعكس تجانسًا في استجابات أفراد العينة حول عبارات البعد الأول.

وقد تفسر نتيجة البعد الأول، بالحاجة لتطوير سياسات المعاهد الصناعية الثانوية وتنويع نظم التدريب المطروحة، وعدم الاقتصار على النموذج التقليدي القائم حاليًا (المعهد الصناعي بدوام كامل) كنظام وحيد للتدريب، وطرح نموذج تدريبي جديد بالشراكة مع قطاع الأعمال؛ ليواكب رؤية المملكة 2030، ويحقق أهدافها الرامية إلى التوسع في التدريب المهني لتوفير احتياجات سوق العمل السعودي بالأيدي العاملة الوطنية، وذلك يصب في صميم أهداف المعاهد الصناعية الساعية إلى جذب طلبة المرحلة الثانوية ورفع نسب الالتحاق؛ لتوفير العمالة الماهرة ومحدودة المهارة لسوق العمل، وذلك عبر عقد شراكات استراتيجية مع قطاع الأعمال (رؤية المملكة 2030، 2023؛ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، 2021).

وتخالف هذه النتيجة توصيات المؤتمر الثاني للوزراء والقيادات المسؤولة عن التعليم والتدريب الفني والمهني في الوطن العربي (2021) الذي أوصى بتحديث الأنظمة والسياسات؛ لتشجيع قطاع الأعمال على الاستثمار في مجال التعليم والتدريب الفني والمهني. وتتوافق مع تقرير المصرف الدولي (2022) الذي بيّن أنه بالرغم من الجهود المبذولة مؤخرًا من قبل المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني لرفع نسب الالتحاق بوحداتها، إلا أن التدريب المهني لا يزال محدودًا للغاية في نطاقه بالمملكة العربية السعودية. وتتوافق كذلك مع دراسة عيد (2023) التي أظهرت وجود ضعف في واقع التعليم الثانوي الصناعي في ضوء رؤية المملكة 2030. ومع تقرير ملتقى أسبار (2021) الذي يشير إلى تواضع مستوى التأهيل التقني والمهني بالمملكة في جميع المجالات؛ مما يجعله غير قادر على تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 بصورته الحالية.

كما يتضح من الجدول (4)، أن أبرز ملامح واقع تطبيق بُعد (الأنظمة والسياسات) في المعاهد الصناعية الثانوية، تتمثل في العبارة (1) وهي: (يجمع نظام التدريب بالمعاهد الصناعية الثانوية بين التعلم النظري في المعهد وبين التدريب الميداني في موقع العمل) فقد جاءت في المرتبة الأولى، بدرجة موافقة متوسطة، وبمتوسط حسابي

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.99.2024.981
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (99) January 2024
العدد (99) يناير 2024

(2.78)، وانحراف معياري (1.13). وهو أقل قيمة للانحراف المعياري في بُعد الأنظمة والسياسات؛ مما يدل على أنها أكثر العبارات التي تقاربت آراء أفراد العينة حولها. ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى اعتماد نظام التدريب الحالي بالمعاهد الصناعية على الجمع بين الدراسة والتدريب معًا داخل المعهد الصناعي، حيث تتم الدراسة النظرية في الفصول بنسبة تتراوح بين 25%-20%، والتدريب العملي في الورش بنسبة تتراوح بين 75- 80%. إلا أن هذه النتيجة تتعارض مع قرار المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني القاضي بإلغاء مقرر التدريب الميداني بالمعاهد الصناعية الثانوية -خصيصًا- واستبداله بمقرر المشروع الإنتاجي الذي ينفذ داخل المعاهد الصناعية منذ الفصل الأول عام 2019، أي منذ أكثر من أربعة أعوام (المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، 2019).

أما أقل ملامح واقع تطبيق بُعد (الأنظمة والسياسات) في المعاهد الصناعية الثانوية، تتمثل في العبارة (7) وهي: (يتم تقييم متدربي المعاهد الصناعية الثانوية في مراكز اختبار منفصلة عن المعهد وقطاع الأعمال، مثل: الغرف التجارية والصناعية) فقد جاءت في المرتبة الأخيرة، بدرجة موافقة منخفضة، وبمتوسط حسابي (2.01). ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى ضعف الشراكة بين المعاهد الصناعية الثانوية والغرف التجارية والصناعية، حيث يقتصر دورها على المشاركة في لقاءات ومعارض التوظيف التي تقيمها المعاهد الصناعية لخريجيها، دون شراكة فاعلة في إدارة نظام المعاهد الصناعية؛ مما أدى إلى حدوث فجوة بين أصحاب المصلحة (الطلاب وأصحاب العمل). وذلك بالرغم من كون الغرف التجارية والصناعية شريكًا استراتيجيًا للمعاهد الصناعية، ومن أهدافها المساهمة مع الجهات الحكومية في صياغة النظم والسياسات ذات العلاقة بقطاع الأعمال، ومن مهامها كذلك العمل مع الجهات ذات العلاقة لتطوير الفرص الاستثمارية داخل المملكة، وتقديم الدعم اللازم لتلك الفرص، وتوعية قطاع الأعمال بها، واقتراح الممكنات المطلوبة لذلك. ومن ثم فإن دورها يكتسب صفة شمولية ويحتل أهمية محورية في ضمان تأهيل القوى العاملة الوطنية بالمهارات الملاءمة لسوق العمل (اتحاد الغرف السعودية، 2023؛ اتحاد الغرف السعودية، 2020).

نتيجة السؤال الثاني: ما واقع تطبيق بُعد (الشراكة مع قطاع الأعمال) في المعاهد الصناعية الثانوية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد العينة؟

للإجابة عن السؤال، حُسبت التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة، كما رُتبت العبارات تنازليًا حسب المتوسط الحسابي لكل منها كالتالي:

جدول (5): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول واقع تطبيق بُعد (الشراكة مع قطاع الأعمال) في المعاهد الصناعية الثانوية.

م	العبارات	درجة الموافقة								المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
		مرتفعة		متوسطة		منخفضة		غير موافق					
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪				
16	تقدم الحكومة حوافز مادية أو غير مادية لتشجيع إقامة شراكات بين قطاع الأعمال والمعاهد الصناعية الثانوية.	103	36%	71	24%	62	21%	54	19%	2.77	1.12	متوسطة	1
9	توجد آلية واضحة للشراكة مع قطاع الأعمال.	60	21%	62	21%	92	32%	76	26%	2.37	1.08	منخفضة	2
15	يكمل الخريجون العمل في المنشآت التي تدربوا بها قبل التخرج إذا رغبوا بذلك.	73	25%	51	18%	64	22%	102	35%	2.33	1.20	منخفضة	3

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.99.2024.981
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (99) January 2024
العدد (99) يناير 2024

10	يتشارك قطاع الأعمال مع المعاهد الصناعية الثانوية في تحديد الاحتياجات من المهن والمهارات المطلوبة لسوق العمل.	58	20%	71	24%	64	22%	97	33%	2.31	1.13	منخفضة	4
13	يشارك قطاع الأعمال في تدريب متدربي المعاهد الصناعية الثانوية من خلال عقد الورش التدريبية.	64	22%	41	14%	81	28%	104	36%	2.22	1.16	منخفضة	5
11	يشارك قطاع الأعمال في استحداث تخصصات جديدة بالمعاهد الصناعية الثانوية.	56	19%	56	19%	64	22%	114	39%	2.19	1.15	منخفضة	6
12	يشارك قطاع الأعمال في الإشراف على التدريب الميداني لمتدربي المعاهد الصناعية الثانوية.	60	21%	51	18%	53	18%	126	43%	2.16	1.19	منخفضة	7
14	يدعم قطاع الأعمال ابتكارات متدربي المعاهد الصناعية الثانوية.	58	20%	48	17%	55	19%	129	44%	2.12	1.18	منخفضة	8
	المتوسط الحسابي العام									**2.31**	**0.98**	**منخفضة**	-

يتضح من الجدول (5)، أن واقع تطبيق بُعد (الشراكة مع قطاع الأعمال) في المعاهد الصناعية الثانوية، يتضمن (8) عبارات، جاءت (7) عبارات بدرجة موافقة منخفضة، في حين جاءت عبارة واحدة بدرجة موافقة متوسطة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها ما بين (2.12 -2.77) من أصل (4.0) درجات، وهذه المتوسطات تقع في الفئتين الثانية والثالثة من فئات المقياس المتدرج الرباعي، بينما حصل البعد بشكل عام على موافقة بدرجة منخفضة، وبمتوسط حسابي عام بلغ (2.31)، وانحراف معياري عام بلغ (0.98) وهي قيمة أقل من الواحد الصحيح؛ مما يعكس تجانسًا في استجابات أفراد العينة حول عبارات البعد الثاني.

وقد تعكس نتيجة البعد الثاني، ضعف الشراكة الاستراتيجية بين المعاهد الصناعية الثانوية وقطاع الأعمال، حيث تقتصر آليات الشراكة على تقديم خدمات التنسيق الوظيفي كعقد مذكرات التفاهم وإقامة لقاءات ومعارض التوظيف؛ بهدف ربط الخريج بجهات التوظيف فقط، دون شراكة حقيقية في بناء العملية التدريبية بجميع مراحلها، فنادرًا ما يتشارك قطاع الأعمال مع المعاهد الصناعية في تحديد الاحتياجات من المهن والمهارات المطلوبة لسوق العمل، أو يشارك في التخطيط لإنشاء قسم أو استحداث تخصص، أو في تقديم الخبرات التخصصية والمشورة الفنية بكل ما يتعلق بمحتوى المناهج الدراسية والبرامج التدريبية وطرق التدريب.

وتتلاءم هذه النتيجة مع نتائج دراسة عبابنة (2020) التي أوضحت تدني مستوى الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني والقطاع الخاص بالأردن. كما تتفق مع تقرير منتدى الرياض الاقتصادي (2011) الذي وضح ضعف مشاركة القطاع الخاص في التخطيط للبرامج المهنية، ووضع المناهج والتخصصات التي يحتاج إليها؛ مما أدى إلى عدم ملاءمة المخرجات لسوق العمل، واستمرار استقدام العمالة الفنية. ومع دراسة البركاتي (1996) التي خلصت إلى وجود ضعف في العلاقات بين المعاهد الصناعية الثانوية والمؤسسات الإنتاجية في المملكة العربية السعودية. ومع دراسة عيد (2023) التي بينت نتائجها ضعف العلاقة بين مخرجات منظومة التعليم الصناعي الثانوي ومتطلبات سوق العمل في المملكة.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.99.2024.981
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (99) January 2024
العدد (99) يناير 2024

كما يتضح من الجدول (5)، أن أبرز ملامح واقع تطبيق بُعد (الشراكة مع قطاع الأعمال) في المعاهد الصناعية الثانوية، تتمثل في العبارة (16) وهي: (تقدم الحكومة حوافز مادية أو غير مادية لتشجيع إقامة شراكات بين قطاع الأعمال والمعاهد الصناعية الثانوية) فقد جاءت المرتبة الأولى، بدرجة موافقة متوسطة، وبمتوسط حسابي (2.77). ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى حرص حكومة المملكة العربية السعودية ممثلة في صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) على دعم جهود المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في تأهيل القوى العاملة الوطنية ومواءمتها مع احتياجات سوق العمل، وذلك من خلال تقديم عدد من الحوافز المادية وغير المادية لقطاع الأعمال، كتقديم الإعانات وتسهيل الإجراءات، والمشاركة في تكاليف التأهيل والتدريب، وتحمل نسبة من راتب من يتم توظيفه في منشآت قطاع الأعمال. إلا أن بعضًا من هذه الحوافز قد لا تكون كافية أو جاذبة لقطاع الأعمال للاستثمار في تدريب الطلبة في ظل ارتفاع تكاليف التعليم الصناعي، وقدرة المنشآت على استقدام العمالة الأجنبية بتكاليف أقل. وهذا يتفق مع نتائج دراسة بخش (1994) التي أظهرت تفضيل صاحب العمل بالمملكة العربية السعودية في القطاع الخاص لتوظيف العمالة الأجنبية لتقاضيها مرتبًا أقل مما تطلبه العمالة الوطنية. كما يتفق مع دراسة الحفظي (2020) التي بينت نتائجها ضعف الحوافز المقدمة لقطاع الأعمال في المملكة.

أما أقل ملامح واقع تطبيق بُعد (الشراكة مع قطاع الأعمال) في المعاهد الصناعية الثانوية، تتمثل في العبارة (14) وهي: (يدعم قطاع الأعمال ابتكارات متدربي المعاهد الصناعية الثانوية) فقد جاءت في المرتبة الأخيرة، بدرجة موافقة منخفضة، وبمتوسط حسابي (2.12). ويمكن أن تفسير هذه النتيجة بضعف الصلة بين أصحاب العمل وطلبة المعاهد الصناعية في نموذج المعهد الصناعي بدوام كامل، فالطالب لا يتدرب ميدانيًا لدى منشآت قطاع الأعمال، وبالتالي فهو لا يرى أصحاب العمل خلال دراسته؛ لذلك يصعب ربط المبتكر بقطاع العمل المناسب. بينما في نظام التلمذة الصناعية يرتبط المتتلمذ بقطاع العمل منذ بداية دراسته؛ مما يزيد فرص دعمه وتنمية ابتكاراته. ويؤيد هذا التفسير، ما جاء في دراسة ليرمان Lerman (2014) التي وضحت أن لنظام التلمذة الصناعية تأثيرًا إيجابيًا على قدرة منشآت قطاع الأعمال على الابتكار، وذلك من خلال فهم المتتلمذ لتعقيدات عمليات الإنتاج الخاصة بالمنشأة قبل الانخراط الحقيقي في العمل، وبالتالي يصبح لديه قدرة أكبر على اقتراح التحسينات وتنفيذها.

نتيجة السؤال الثالث: ما واقع تطبيق بُعد (الشراكة المجتمعية) في المعاهد الصناعية الثانوية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد العينة؟

للإجابة عن السؤال، حُسبت التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة، كما رُتبت العبارات تنازليًا حسب المتوسط الحسابي لكل منها كالتالي:

جدول (6): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول واقع تطبيق بُعد (الشراكة المجتمعية) في المعاهد الصناعية الثانوية.

م	العبارات	درجة الموافقة								المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
		مرتفعة		متوسطة		منخفضة		غير موافق					
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪				
18	تقدم المعاهد الصناعية الثانوية دورات تدريبية متنوعة تتناسب مع احتياجات المجتمع المحلي.	95	33%	105	36%	66	23%	24	8%	2.93	0.94	متوسطة	1
20	تعقد المعاهد الصناعية الثانوية شراكات متنوعة مع منظمات المجتمع لتلبية احتياجاته.	69	24%	83	29%	79	27%	59	20%	2.56	1.06	متوسطة	2

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.99.2024.981
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (99) January 2024
العدد (99) يناير 2024

17	توجد آلية واضحة للشراكة المجتمعية.	64	22%	82	28%	85	29%	59	20%	2.52	1.05	متوسطة	3
19	تقدم المعاهد الصناعية الثانوية خدمات استشارية لخدمة المجتمع المحلي.	65	22%	77	27%	85	29%	63	22%	2.50	1.07	منخفضة	4
21	تشارك منظمات المجتمع في وضع أنظمة وسياسات برامج الدبلوم بالمعاهد الصناعية الثانوية.	47	16%	61	21%	60	21%	122	42%	2.11	1.13	منخفضة	5
24	تقدم منظمات المجتمع برامج تدريبية لتطوير أداء أعضاء هيئة التدريب بالمعاهد الصناعية الثانوية.	57	20%	48	17%	53	18%	132	46%	2.10	1.18	منخفضة	6
23	تشارك منظمات المجتمع في تقييم متدربي المعاهد الصناعية الثانوية.	44	15%	61	21%	51	18%	134	46%	2.05	1.13	منخفضة	7
22	تشرف منظمات المجتمع على تنفيذ برامج الدبلوم بالمعاهد الصناعية الثانوية.	48	17%	47	16%	55	19%	140	48%	2.01	1.15	منخفضة	8
	المتوسط الحسابي العام									**2.35**	**0.91**	**منخفضة**	-

يتضح من الجدول (6)، أن واقع تطبيق بُعد (الشراكة المجتمعية) في المعاهد الصناعية الثانوية، يتضمن (8) عبارات، جاءت (3) عبارات بدرجة موافقة متوسطة، في حين جاءت (5) عبارات بدرجة موافقة منخفضة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها ما بين (2.01- 2.93) من أصل (4.0) درجات، وهذه المتوسطات تقع في الفئتين الثانية والثالثة من فئات المقياس المتدرج الرباعي. بينما حصل البعد بشكل عام على موافقة بدرجة منخفضة، وبمتوسط حسابي عام بلغ (2.35)، وانحراف معياري عام بلغ (0.91) وهي قيمة أقل من الواحد الصحيح؛ مما يعكس تجانسًا في استجابات أفراد العينة حول عبارات البعد الثالث.

وقد تبرر نتيجة البعد الثالث، بضعف العلاقة التكاملية بين المعاهد الصناعية الثانوية ومنظمات المجتمع، أو يمكن القول بأنها علاقة من طرف واحد هو المعاهد الصناعية، حيث تستشعر المعاهد الصناعية أهمية دورها تجاه المجتمع المحلي، وتعمل على توفير عدد من البرامج والدورات التدريبية والخدمات الاستشارية لمنظمات المجتمع وأفراده، بالإضافة إلى تقديم بعض الأعمال التطوعية لصيانة وإصلاح مرافق الأحياء. في حين يظهر ضعف إدراك منظمات المجتمع، وعلى وجه الخصوص الجمعيات المهنية والعمالية المتخصصة لمسؤوليتها تجاه التعليم والتدريب في المعاهد الصناعية، فهي لا تشارك بأدوار تنظيمية أو إشرافية، كالمشاركة في وضع الأنظمة والسياسات، أو في الإشراف على تنفيذ البرامج التدريبية ومتابعتها، أو في تقييم متدربي المعاهد الصناعية وضمان ملائمتهم لاحتياجات سوق العمل. ولعل ذلك يعود إلى ضعف الجمعيات المهنية والعمالية بالمملكة العربية السعودية، وقلة الصلاحيات الممنوحة لها؛ مما حد من دورها كشريك اجتماعي فاعل. وتخالف هذه

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.99.2024.981
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (99) January 2024
العدد (99) يناير 2024

النتيجة توصيات تقرير ملتقى أسبار (2021) الذي أوصى بمشاركة منظمات المجتمع المحلي في تدريب طلبة المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بالمملكة العربية السعودية.

كما يتضح من الجدول (6)، أن أبرز ملامح واقع تطبيق بُعد (الشراكة المجتمعية) في المعاهد الصناعية الثانوية، تتمثل في العبارة (18) وهي: (تقدم المعاهد الصناعية الثانوية دورات تدريبية متنوعة تتناسب مع احتياجات المجتمع المحلي) فقد جاءت في المرتبة الأولى، وبدرجة موافقة متوسطة، وبمتوسط حسابي (2.93)، وانحراف معياري (0.94). وهو أقل قيمة للانحراف المعياري في بعد الشراكة المجتمعية؛ مما يدل على أنها أكثر العبارات التي تقاربت آراء أفراد العينة حولها. ويمكن أن تفسر هذه النتيجة بسعي المعاهد الصناعية لتلبية احتياجات المجتمع المحلي، من خلال تقديم عدد من الدورات التدريبية التقنية والمهنية القصيرة، عبر برنامج التدريب المجتمعي (أتقن)، الذي يهدف إلى إكساب أفراد المجتمع المعرفة والمهارة التي يحتاجونها للقيام بالأعمال التقنية والمهنية في الحياة اليومية وسوق العمل، مثل: دورة صيانة الكهرباء المنزلية. وقد فاز البرنامج مؤخرًا بجائزة "أفضل عمل مجتمعي متميز" للعام 2022، في اليوم الوطني ويوم التأسيس، مرتين على التوالي، في مسابقة جامعة الأمير محمد بن فهد في دورتها الثالثة (المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، A 2023).

أما أقل ملامح واقع تطبيق بُعد (الشراكة المجتمعية) في المعاهد الصناعية الثانوية، تتمثل في العبارة (22) وهي: (تشرف منظمات المجتمع على تنفيذ برامج الدبلوم بالمعاهد الصناعية الثانوية) فقد جاءت في المرتبة الأخيرة، بدرجة موافقة منخفضة، وبمتوسط حسابي (2.01). ويمكن أن تبرر هذه النتيجة، بضعف مشاركة منظمات المجتمع في إدارة نظام المعاهد الصناعية الثانوية؛ نظرًا لضعف ثقافة الشراكة المجتمعية وعدم فهمها من قبل المجتمع، وما تنطوي عليه من مبادئ تخدم العملية التدريبية، وتسهم في تحقيق أهدافها. وعلى الأخص دور الجمعيات المهنية والعمالية المتخصصة في ضمان جودة مخرجات المعاهد الصناعية، وتوافقها مع احتياجات سوق العمل. وقد يصل الأمر إلى اعتقاد بعض من منسوبي الجمعيات بانحصار دورهم في المجال الخيري، وأن إدارة عمليات التدريب تعد من مسؤولية المؤسسات التدريبية الحكومية وحدها؛ مما أدى إلى إحجامهم عن التعاون مع المعاهد الصناعية فيما يختص بعمليات المتابعة والتقويم. وهذا يتوافق مع دراسة إبراهيم (2013) التي وضحت نتائجها أن رفض بعض أفراد المجتمع ومنظماته للمشاركة المجتمعية، وعدم قناعتهم بها؛ لاعتقادهم بأن معالجة مشكلات التعليم يقع على عاتق الأجهزة الحكومية يعد من أبرز معوقات تفعيل المشاركة المجتمعية بالتعليم الصناعي الثانوي بمصر. كذلك يمكن أن تفسر هذه النتيجة بالمركزية في صنع القرارات بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وضيق دائرة المشاركة فيها.

نتيجة السؤال الرابع: ما واقع تطبيق بُعد (التمويل) في المعاهد الصناعية الثانوية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد العينة؟

للإجابة عن السؤال، حُسبت التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة، كما رُتبت العبارات تنازليًا حسب المتوسط الحسابي لكل منها كالتالي:

جدول (7): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول واقع تطبيق بُعد (التمويل) في المعاهد الصناعية الثانوية.

م	العبارات	درجة الموافقة								الترتيب	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
		مرتفعة		متوسطة		منخفضة		غير موافق					
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪				
25	توجد ميزانية مناسبة لتلبية متطلبات التدريب العملي داخل المعاهد الصناعية الثانوية.	69	24%	66	23%	77	27%	78	27%	1	منخفضة	1.12	2.43
29	تخصص ميزانية مناسبة لصيانة مرافق المعاهد الصناعية الثانوية.	61	21%	71	24%	88	30%	70	24%	2	منخفضة	1.07	2.42

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.99.2024.981
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (99) January 2024
العدد (99) يناير 2024

26	توجد ميزانية مناسبة لتجهيز مرافق المعاهد الصناعية الثانوية بأحدث الآلات والمعدات.	64	22%	71	24%	65	22%	90	31%	2.38	1.14	منخفضة	3
28	تخصص ميزانية مناسبة لتطوير أداء أعضاء هيئة التدريب بالمعاهد الصناعية الثانوية.	63	22%	66	23%	60	21%	101	35%	2.31	1.16	منخفضة	4
27	تخصص ميزانية مناسبة لتحديث برامج الدبلوم بالمعاهد الصناعية الثانوية مع احتياجات سوق العمل المتغيرة.	64	22%	54	19%	72	25%	100	34%	2.28	1.16	منخفضة	5
30	توجد آلية واضحة لتنويع مصادر تمويل المعاهد الصناعية الثانوية.	51	18%	48	17%	72	25%	119	41%	2.11	1.13	منخفضة	6
31	هناك دور فعّال لقطاع الأعمال في دعم تمويل المعاهد الصناعية الثانوية.	42	14%	28	10%	55	19%	165	57%	1.82	1.10	منخفضة	7
32	هناك دور فعّال لمنظمات المجتمع في دعم تمويل المعاهد الصناعية الثانوية.	37	13%	31	11%	57	20%	165	57%	1.79	1.07	منخفضة	8
	المتوسط الحسابي العام									**2.19**	**0.98**	**منخفضة**	-

يتضح من الجدول (7)، أن واقع تطبيق بُعد (التمويل) في المعاهد الصناعية الثانوية، يتضمن (8) عبارات، جاءت جميعها بدرجة موافقة منخفضة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها ما بين (1.79- 2.43) من أصل (4.0) درجات، وهذه المتوسطات تقع في الفئة الثانية من فئات المقياس المتدرج الرباعي. بينما حصل البعد بشكل عام على موافقة بدرجة منخفضة، وبمتوسط حسابي عام بلغ (2.19)، وانحراف معياري عام بلغ (0.98) وهي قيمة أقل من الواحد الصحيح، مما يعكس تجانسًا في استجابات أفراد العينة حول عبارات البعد الرابع.

وقد تبرر نتيجة البعد الرابع، بالكلفة العالية للتعليم الصناعي، وعدم وجود آلية واضحة لتنويع مصادر تمويل المعاهد الصناعية الثانوية، واعتمادها على التمويل الحكومي بالكامل، الذي قد يواجه بعض التحديات والتغيرات المحلية والعالمية التي قد تؤثر سلبًا على كفاءة تمويل المعاهد الصناعية. ويدعم هذا التفسير، انخفاض النسبة المخصصة لميزانية المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني من إجمالي ميزانية الدولة للعام 2023 عن العام السابق، بالرغم من ارتفاع الميزانية، حيث بلغت النسبة المخصصة لها 0.48% من إجمالي ميزانية الدولة لعام 2023، في حين كانت 0.59% لعام 2022، أي بفارق 0.11%؛ مما قد يؤثر في جودة وفاعلية التدريب بالمعاهد الصناعية. وهو ما قد يفسر حصول بعد واقع التمويل بنظام المعاهد الصناعية الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء نظام التلمذة الصناعية على موافقة بدرجة منخفضة في جميع عباراته (المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، 2023 B).

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.99.2024.981
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (99) January 2024
العدد (99) يناير 2024

وتنسجم هذه النتيجة مع نتائج المؤتمر الثاني للوزراء والقيادات المسؤولة عن التعليم والتدريب الفني والمهني في الوطن العربي (2021) الذي أشار إلى الارتفاع المطرد لتكاليف التعليم والتدريب الفني والمهني. وأوصى بعقد شراكات استراتيجية مع قطاع الأعمال؛ لتخفيض نسبة الاعتماد على التمويل الحكومي. كما تتوافق مع دراسة الحفظي (2020) التي أوضحت اعتماد المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بالمملكة على التمويل الحكومي إلى حد بعيد، مع وجود بعض المصادر الأخرى للتمويل، التي تمثل نسبة متدنية لا تتجاوز 4%-6 من إجمالي ميزانية المؤسسة. ومع دراسة يانا وجينغ Yana and Geng (2019) التي أوضحت نتائجها أن الاعتماد على التمويل الحكومي، يعد من أسباب ضعف مخرجات نظام التلمذة الصناعية في الصين.

كما يتضح من الجدول (7)، أن أبرز ملامح واقع تطبيق بُعد (التمويل) في المعاهد الصناعية الثانوية، تتمثل في العبارة (25) وهي: (توجد ميزانية مناسبة لتلبية متطلبات التدريب العملي داخل المعاهد الصناعية الثانوية) فقد جاءت في المرتبة الأولى، بدرجة موافقة منخفضة، وبمتوسط حسابي (2.43). ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى وجود بند للمستلزمات التعليمية ضمن الميزانية التشغيلية للمعاهد الصناعية الثانوية، يتضمن تكاليف المواد التدريبية. ولكن قد يكون هذا المخصص المالي غير كافٍ لتلبية متطلبات التدريب العملي لجميع طلبة المعاهد الصناعية في كل مناطق ومحافظات المملكة. وتتفق هذه النتيجة مع ما ذكرته دراسة سعد (2020) التي أوضحت نتائجها قلة الميزانية المخصصة لشراء المواد المستهلكة خلال التدريب العملي لنظام التدريب المهني والتلمذة الصناعية بالخرطوم (المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، C 2023).

أما أقل ملامح واقع تطبيق بُعد (التمويل) في المعاهد الصناعية الثانوية، تتمثل في العبارة (32) وهي: (هناك دور فعّال لمنظمات المجتمع في دعم تمويل المعاهد الصناعية الثانوية) فقد جاءت بالمرتبة الأخيرة، بدرجة موافقة منخفضة، وبمتوسط حسابي (1.79). ويمكن أن تفسر هذه النتيجة في ضوء ما سبقها من نتائج، بضعف الشراكة مع قطاع الأعمال وضعف الشراكة المجتمعية، واقتصار المعاهد الصناعية على النموذج التقليدي (المعهد الصناعي بدوام كامل) الذي يعتمد على التمويل الحكومي بالكامل. ويظهر من ذلك، حاجة المعاهد الصناعية إلى تبني نظام تدريبي جديد يقوم على أساس الإدارة التشاركية وبتمويل مختلط؛ مما يوفر الاستفادة من موارد جميع الأطراف المشاركة، كالمعدات والمرافق والمعارف والخبرات المتراكمة؛ وبالتالي يؤدي إلى خفض التكاليف، وتقليل نسبة الاعتماد على الميزانية العامة للدولة. ويتوافق هذا التفسير مع نتائج دراسة ريتشارد وبوباكار Richard and Boubakar (2010) التي وضحت أن تكلفة نظام التلمذة الصناعية أقل بكثير من تكلفة نظام المعاهد الصناعية بدوام كامل؛ لأن المعاهد الصناعية تتحمل تكاليف المباني والمعدات والمدربين؛ من أجل توفير التدريب العملي، كما تعمل على التحديث باستمرار؛ لمواكبة تغيرات سوق العمل. في حين أن المنشآت المشاركة في نظام التلمذة تمتلك المرافق اللازمة للتدريب، وتطورها بشكل دوري تماشيًا مع حاجة المستهلك.

خلاصة النتائج

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه، أن أفراد العينة موافقون بدرجة منخفضة على واقع تطبيق أبعاد نظام التلمذة الصناعية في المعاهد الصناعية الثانوية بالمملكة العربية السعودية، بمتوسط حسابي عام بلغ (2.31)، حيث جاء بعد الأنظمة والسياسات في المرتبة الأولى، كأعلى أبعاد الواقع من حيث درجة الموافقة، بمتوسط حسابي (2.40)، يليه بعد الشراكة المجتمعية بمتوسط (2.35)، ثم بعد الشراكة مع قطاع الأعمال بمتوسط (2.31)، وبالمرتبة الأخيرة يأتي بعد التمويل كأدنى أبعاد الواقع من حيث درجة الموافقة بمتوسط (2.19). وقد تُبرر هذه النتيجة بأنه على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، لبناء شراكات استراتيجية مع قطاع الأعمال من خلال توفير برامج تدريبية يقودها أصحاب العمل، إلا أنه من خلال الاطلاع على خطط المعاهد الصناعية الثانوية واستراتيجياتها، وطبيعة البرامج التدريبية المطروحة، ونظم التدريب المستخدمة، وآلية الشراكة مع قطاع الأعمال ومنظمات المجتمع، ومصادر التمويل، فإنه لا يوجد ما يشير إلى وجود منهجية واضحة لنظام التلمذة الصناعية باعتباره أحد أبرز نظم التدريب العالمية القائمة على الشراكة مع قطاع الأعمال، أو تضمين لأبعاده الرئيسة في إدارة نظام المعاهد الصناعية، وهو ما قد يفسر حصول واقع التطبيق على موافقة بدرجة منخفضة في جميع أبعاده. وتنسجم هذه النتيجة مع تقرير ملتقى أسبار (2021) الذي ذكر أن قطاع التدريب ممثلًا في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني -في الغالبية العظمى من مجالاته- لا يزال يعيش في العقود الأخيرة من القرن العشرين، سواءً من حيث البرامج المطروحة، أو آليات وطرق وأدوات التدريب، أو نوعية الشراكات المحلية والدولية.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.99.2024.981
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (99) January 2024
العدد (99) يناير 2024

التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل لها، توصي الباحثة بما يلي:

– إعداد نموذج علمي لتطبيق نظام التلمذة الصناعية في المعاهد الصناعية الثانوية بالمملكة العربية السعودية. فقد كشفت النتائج عن عدم وجود منهجية واضحة لتطبيق نظام التلمذة الصناعية بالمعاهد الصناعية الثانوية.

– إصلاح أنظمة وسياسات المعاهد الصناعية الثانوية؛ بما يكفل تطبيق نظام التلمذة الصناعية بصورة مرنة، حيث أظهرت النتائج حصول بعد الأنظمة والسياسات على موافقة بدرجة منخفضة.

– تقوية الشراكة مع قطاع الأعمال من خلال تقديم الحوافز الجاذبة لأصحاب العمل، فقد أسفرت النتائج عن ضعف الشراكة بين المعاهد الصناعية الثانوية وقطاع الأعمال.

– تفعيل دور منظمات المجتمع في إدارة نظام التلمذة الصناعية من خلال نشر ثقافة الشراكة المجتمعية؛ حيث وضحت النتائج ضعف الشراكة المجتمعية.

– توفير مصادر متنوعة لتمويل المعاهد الصناعية الثانوية، حيث بينت النتائج حصول بعد التمويل على المرتبة الأخيرة، كأدنى أبعاد واقع التطبيق من حيث درجة الموافقة.

المراجع

1. إبراهيم، السيد. (2013). تفعيل المشاركة المجتمعية بالتعليم الثانوي الصناعي بمحافظة بور سعيد. *مجلة كلية التربية*، (13)، 380- 413.
2. اتحاد الغرف السعودية. (2020). *نظام الغرف*. مسترجع من: https://fsc.org.sa/aboutcsc/rulesandreg/
3. اتحاد الغرف السعودية. (2023). *رؤية ورسالة وأهداف الغرف التجارية والصناعية*. مسترجع من: https://fsc.org.sa/law-vision/
4. الأسمري، غرامة. (2012). تقبل التدريب الصناعي بين ثقافة المجتمع والمستقبل الوظيفي: دراسة تطبيقية على المعهد السعودي الياباني بمحافظة جدة. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز*، *26* (2)، 55-118.
5. بخش، أميرة. (1994). دور التعليم الصناعي في توفير العمالة الفنية في المملكة العربية السعودية. *رابطة التربية الحديثة*، *10* (70)، 256-288.
6. البركاتي، محمد. (1996). *المعاهد الصناعية الثانوية ومدى فاعليتها التربوية في إعداد الخريجين* [رسالة ماجستير منشورة]. جامعة أم القرى.
7. الحفظي، سليمان. (2020). تصور مقترح لتنويع مصادر التمويل في الوحدات التدريبية بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني. *المجلة السعودية للتدريب التقني والمهني*، (2)، 143-189.
8. رؤية المملكة العربية السعودية 2030. (2023). *رؤية المملكة العربية السعودية 2030*. مسترجع من: https://www.vision2030.gov.sa/ar/vision-2030/overview/
9. ريفيرا، نايب، عزام، مهتابول وأجواد، محمد. (2022). *متابعة نتائج سوق العمل لخريجي التدريب التقني والمهني في المملكة العربية السعودية: دراسة بشأن خريجي مؤسسة التعليم والتدريب التقني والمهني TVTC*. المصرف الدولي.
10. سعد، أميمة. (2020). *تقويم نظام التدريب المهني والتلمذة الصناعية بولاية الخرطوم* [أطروحة دكتوراه منشورة]. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
11. الشليخي، محمد. (2021، 7 مارس). *التدريب التقني والمهني بين الواقع ورؤية المملكة 2030 ودوره في علاج مشكلة البطالة* [عرض ورقة]، ملتقى أسبار - معالجات تحليلية وتوصيات عملية حول رؤية المملكة 2030 ومنجزاتها. الرياض، المملكة العربية السعودية.
12. عبابنة، إبراهيم. (2020). الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني والقطاع الخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص. *المجلة العربية للتربية النوعية*، *4* (15)، 399-419.
13. عمر، أحمد. (2008). *معجم اللغة العربية المعاصرة*. عالم الكتب.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.99.2024.981
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (99) January 2024
العدد (99) يناير 2024

14. عيد، عبد العزيز. (2023). *استراتيجيات تطوير التعليم الثانوي الصناعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء الخبرات العالمية ومتطلبات رؤية المملكة 2030* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الملك سعود.
15. الغرفة التجارية الصناعية بالرياض. (2011، 17-19 ديسمبر). منتدى الرياض الاقتصادي – *التعليم الفني والتدريب التقني ومدى ملائمته للاحتياجات التنموية من القوى العاملة*. الرياض، المملكة العربية السعودية.
16. مؤسسة التعاون الفني الألمانية. (2007). *مسرد مصطلحات مناهج التعليم والتدريب المهني والتقني*.
17. المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني. (2019). *تعميم لجميع المعاهد الصناعية والعمارة والتشييد: إلغاء التدريب التعاوني*.
18. المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني. (2020). *التقرير السنوي 1442 -1441* .
19. المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني. (2021). *بروشورات تعريفية ببرامج المؤسسة*.
20. المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني. (2022). *إحصائية بأعداد المعاهد الصناعية الثانوية بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني*.
21. المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني. (2023 A). *المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني تفوز للمرة الثانية على التوالي بجائزة أفضل عمل مجتمعي متميز*. مسترجع من: https://tvtc.gov.sa/ar/MediaCenter/News/Pages/bestcomwork.aspx
22. المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني. (2023 B). *الميزانية والصرف*. مسترجع من: https://tvtc.gov.sa/ar/About/Pages/Budget.aspx
23. المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني. (2023 C). *نموذج طلب تأمين للكليات والمعاهد*.
24. المعيبد، هناء. (2020). *الرفع من مكانة التدريب التقني والمهني في المملكة العربية السعودية: ضرورة مشاركة أصحاب المصلحة وتحفيز الطلاب*. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
25. الهيئة العامة للإحصاء. (2020). *إحصاءات سوق العمل الربع الثاني 2020*. المملكة العربية السعودية.
26. وزارة التشغيل والتكوين المهني. (2021). *المؤتمر الثاني للوزراء والقيادات المسؤولة عن التعليم الفني والمهني في الوطن العربي*. مسترجع من: http://www.emploi.gov.tn/ar/403/almwtmr-althany-llwzra-walqyadat-almswwlt-n-altlym-alfny-walmhny-fy-alwtn-alrby
27. Bankole, Rubain A. & Nouatin, Guy Sourou. (2020). Dual Apprenticeship in Benin: between theory and practice. *African Educational Research Journal*, *8* (1), 46-56.
28. Comyn, P. & Brewer, L. (2018*). Does Work-Based Learning Facilitate Transitions to Decent Work?* . Employment Policy Department, International Labour Office.
29. De Amesti, Jose & claro, Susana. (2021). Effects of Apprenticeship on the Short-Term Educational Outcomes of Vocational High-School Students. Journal of Research on Education Effectiveness, 14 (3), 598-616.
30. Eichhorst, W., Planas, N., Schmidl, R.& Zimmermann, K. (2015). A Road Map to Vocational Education and Training in Industrialized Countries. *International Labour Review*, *68* (2), 314–337.
31. European Alliance for Apprenticeships [EAFA]. (2017). *What are apprenticeships?* Retrieved from: https://ec.europa.eu/social/main.jsp?catId=1175&langId=en
32. International Labour Organization [ILO]. (1962). *Vocational Training Recommendation, 1962 (No. 117).* Retrieved from: https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100_ILO_CODE:R117
33. International Labour Organization [ILO]. (2017). *ILO Toolkit for Quality Apprenticeships*, (1). Geneva.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.99.2024.981
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (99) January 2024
العدد (99) يناير 2024

34. International Labour Organization [ILO]. (2019). *A framework for quality apprenticeships.*

35. International Labour Organization [ILO]. (2022). *Global Employment Trends for Youth.*

36. United Nations Education, Scientific and Cultural Organization [UNESCO]. (2022). *Technical and Vocational Education and the Training Strategy (2022- 2029).*

37. Krejcie, R.V., & Morgan, D.W. (1970). Determining Sample Size for Research Activities. *Educational and Psychological Measurement Journal*, (30), 607-610.

38. Lerman, Robert. (2014). *Expanding Apprenticeship Training in Canada- Perspectives from International Experience*. Canadian Council of Chief Executives.

39. Richard, W. & Boubakar, S. (2010). *Les coûts de formation et d'insertion professionnelles: Les conclusions d'une enquête terrain au Burkina Faso*. Agence française de développement. Paris.

40. Ryan, Paul. (2011). *Apprenticeship: between theory and practice, school, and workplace.* In Pilz, M. (eds): The Future of Vocational Education and Training in a Changing World. VS Verlag für Sozialwissenschaften, Wiesbaden. Retrieved from: https://doi.org/10.1007/978-3-531-18757-0_23

41. Yana, Wang & Geng Xie. (2019, Nov 22-24). *Research on the Quality Evaluation System of Accurate Education of School-Enterprise Cooperation under the Framework of Apprenticeship* [paper review]. International Conference on Advancement of the Theory and Practices in Education [ICATPE]. Helsinki, Finland.